DA42

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق الى النفاذ الى المعلومة)

1- إرشادات خاصة بطالب المعلومة (1):

شخص معنوي:

- التسمية : جمعية خرائط المواطنة
- العنوان : 9 نهج ابوبكر الصديق، ألان سفاري، تونس
- الهاتف : 71781169 العنوان الالكتروني:cartographie.citoyenne@gmail.com

2- المعلومة المطلوب النفاذ إليها:

بيان المعلومة	الهيكل المعني	المرجع إن وجد	ملاحظات أخرى
- العدد السنوي للتصاريح بالضريبة التقديرية على مستوى وطني حسب الجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018 - المداخيل السنوية للضريبة التقديرية على مستوى وطني حسب الجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018 - العدد السنوي للتصاريح بالضريبة على الشركات على مستوى وطني حسب الولايات و الصفة القانونية من سنة 2008 إلى سنة 2018 - المداخيل السنوية للضريبة على الشركات على مستوى وطني حسب الولايات و الصفة القانونية من سنة 2008 إلى سنة 2018 - العدد السنوي للتصاريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018 - المداخيل السنوية للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018 - العدد السنوي لتصاريح المؤجر على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018 - المداخيل السنوية للضريبة على الأجور على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018	الإدارة العامة للأداءات		

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الاسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة

3-صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها: (1)

الاطلاع على الوثيقة على عين المكان (2) ( ) الحصول على نسخة ورقية (X)	الاطلاع على نسخة إلكترونية (3) (X) الحصول على مقتطفات من المعلومة (X)

تونس في 19 نوفمبر 2019

إمضاء الطالب

محمد الإمام صميدة

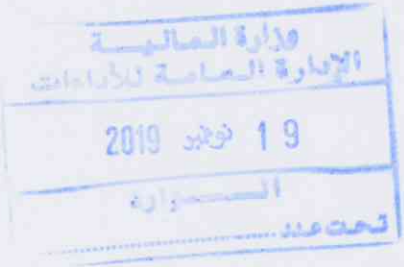

1-توضع العلامة (X) داخل الخانة المناسبة، 2-ما لم يكن في ذلك اضرار، 3-عند الإمكان

DA42

تظلم لدى رئيس الهيكل

(يتعلق بمطلب نفاذ الى معلومة)

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016

أ-إرشادات خاصة المتظلم(1):

(X) شخص معنوي:

- اسم المؤسسة: جمعية خرائط المواطنة
- عنوان المؤسسة: 9 نهج أبو بكر الصديق، الان سفاري، تونس
- اسم الممثل القانوني ولقبه: محمد الإمام صميدة
- رقم وثيقة الهوية(2): 07417262
- الهاتف: 71781169 العنوان الإلكتروني: cartographie.citoyenne@gmail.com

ب-مرجع مطلب النفاذ إلى الوثيقة : مطلب نفاذ إلى المعلومة مودع يوم 19 نوفمبر 2019 بمكتب الضبط للإدارة العامة للأداءات في خصوص الأعداد السنوية للتصاريح بالضرائب و المداخيل. (تجدونه في المرفقات)

ج-سبب التظلم:

[X] عدم الرد على المطلب

[ ] عدم اتاحة المعلومة المطلوبة أو جزء منها

[ ] عدم اتاحة المعلومة في الصورة التي تم تحديدها في المطلب

[ ] رفض مطلب النفاذ إلى المعلومة

تونس في 9 ديسمبر 2019

امضاء طالب المعلومة

وزارة المالية
الإدارة العامة للأداءات
10 ديسمبر 2019
تحت عدد .....

خرائط المواطنة CARTOGRAPHIE CITOYENNE

خاص بالمكلف بالإعلام والنفاذ الى الوثائق الادارية

المرجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ الى المعلومة:.....

احيل المطلب إلى:.....

بتاريخ:.....

الامضاء والختم

1-توضع علامة (*) في الخانة المناسبة

2-رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر بالنسبة للأجنبي

DA42

خرائط المواطنة
CARTOGRAPHIE CITOYENNE

تونس في 26 ديسمبر 2019

الموضوع : دعوى للنظر في مطلب نفاذ للمعلومة موجّه للإدارة العامة للأداءات

هيئة النفاذ إلى المعلومة
30 ديسمبر 2019
الوارد عدد: .....

إلى السيد رئيس الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

تحيةً طيبة وبعد،

تقدمت جمعية خرائط المواطنة بمطلب نفاذ للمعلومة إلى الإدارة العامة للأداءات يوم 19 نوفمبر 2019 للحصول على إحصائيات تخص التوزيع السنوي للمداخيل الضريبية بجميع أنواعها حسب الولايات والجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

لم يتم الرد على المطلب في الآجال القانونية. و تبعاً للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 25 مارس 2016, توجهنا بتظلم لدى رئيس الهيكل يوم 10 ديسمبر 2019، و لم نتحصل على أي رد.

تمكننا هذه المعطيات من متابعة التطور الإقتصادي والإجتماعي في جميع الولايات.

الرجاء النظر في مطلبنا وتيسير النفاذ لهذه البيانات.

مع الشكر الجزيل،

الممثل القانوني عن جمعية خرائط المواطنة

خرائط المواطنة CARTOGRAPHIE CITOYENNE

المرفقات :نسخة عن مطلب النفاذ و نسخة عن مطلب التظلم لدى رئيس الهيكل

جمعية خرائط المواطنة | 9 نهج أبو بكر الصديق ، البلفيدير 1002 تونس
رقم الإعلان بالرائد الرسمي : 2018408196APSF1 | البريد الإلكتروني : cartographie.citoyenne@gmail.com
الهاتف :169 781 71 | موقع الواب : http://kcit.org | فايسبوك : Carto Citoyenne | تويتر : @CartoCitoyenne

DA42

الجمهورية التونسيّة

هيئة النفاذ إلى المعلومة

تونس في:

10 مارس 2020

إن

1154/2020/ص

من رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

إلى السيد

الممثل القانوني لجمعية خرائط المواطنة

(العنوان، 9 نهج أبو بكر الصديق، البلفدير 1002، تونس)

الموضوع : إحالة تقرير ردّ.

المرجع: القضية عدد 2019/1699 (جمعية خرائط المواطنة في شخص ممثلها القانوني ضدّ وزارة المالية).

المصاحيب: نسخة من المكتوب الصادر عن وزارة المالية والوارد على هيئة النفاذ إلى المعلومة بتاريخ 20 فيفري 2020.

وبعد، في إطار التحقيق في القضية المشار إليها بالمرجع أعلاه، نحيل عليكم الردّ الوارد على الهيئة من قبل وزارة المالية للإعلام وإبداء ملحوظاتكم بخصوصه في أجل لا يتجاوز (07) أيام من تاريخ توصلكم بهذا.

والسلام

هيئة النفاذ إلى المعلومة

نائب الرئيس

الإمضاء : عدنان الأسود

8, Rue Ahmed GHARBI Cité Mahrajène – 1082 Tunis
Tél/هاتف : 70.241.996
contact@inai.tn
8، نهج أحمد الغربي حي المهرجان – 1082 تونس
Fax/فاكس : 71.781.437

DA42

19 فيفري 2020

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

52

هيئة النفاذ إلى المعلومة
20 فيفري 2020
الوارد عدد: 389/2020

من وزير المالية

إلـــى

السيد رئيس هيئة النفاذ الى المعلومة

الموضوع : رد على عريضة دعوى.

المرجع : - القضية عـدد 2019/1699 المرفـوعة من جمعية خرائط المواطنة في شخص ممثلها القانوني ضد السيد وزير المالية.

- إحالتكم عدد ص/39/2020 بتاريخ 06 جانفي 2020.

المصاحيب: جداول تتعلق بإحصائيات التوزيع السنوي للمداخيل الضريبية بجميع أنواعها حسب الولايات من سنة 2015 إلى سنة 2018.

حيث تقدمت جمعية خرائط المواطنة بتاريخ 30 ديسمبر 2019 بالقضية المذكورة بالمرجع أعلاه طعنا في قرار الرفض الضمني الصادر عن وزير المالية في مطلب النفاذ إلى المعلومة الموجه إلى الإدارة العامة للأداءات بتاريخ 19 نوفمبر 2019 الذي طلبت بمقتضاه المعطيات التالية:

-العدد السنوي للتصاريح بالضريبة التقديرية على مستوى وطني حسب الجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-المداخيل السنوية للضريبة التقديرية على مستوى وطني حسب الجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-العدد السنوي للتصاريح بالضريبة على الشركات على مستوى وطني حسب الولايات والصفة القانونية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-المداخيل السنوية للضريبة على الشركات على مستوى وطني حسب الولايات والصفة القانونية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

DA42

-العدد السنوي للتصاريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-المداخيل السنوية للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-العدد السنوي لتصاريح المؤجر على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018.

-المداخيل السنوية للضريبة على الأجور على مستوى وطني حسب الولايات من سنة 2008 إلى سنة 2018.

وحيث تسلطت الدعوى المرفوعة أمام هيئة الجناب على الفرع من الطلبات المتعلق بالإحصائيات التي تخص التوزيع السنوي للمداخيل الضريبية بجميع أنواعها حسب الولايات والجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

وجوابا على عريضة الدعوى نفيدكم بما يلي:

أولا: حول فرع الدعوى المتعلق بالاحصائيات المطلوبة بعنوان السنوات من 2008 إلى 2014:

حيث يرمي طلب المدعي إلى الحصول على إحصائيات تخص التوزيع السنوي للمداخيل الضريبية بجميع أنواعها حسب الولايات والجماعات المحلية من سنة 2008 إلى سنة 2018.

وحيث عرف الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المعلومة موضوع حق النفاذ بأنها "كل **معلومة مدونة** مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها **والتي تنتجها أو تتحصل عليها** الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها".

وحيث يفهم من صريح أحكام الفصل المذكور أن المعلومة التي يجوز طلب النفاذ إليها يجب أن تكون مدونة ومحفوظة لدى الهيكل المعني مما يفترض سابقية تواجدها زمن تقديم المطلب المتعلق بها حتى يتسنى مد الطالب أو هيئة الجناب بها.

وحيث ينحصر واجب وزارة المالية في الادلاء بالوثائق التي تحصلت عليها أو المعلومات التي دونتها في إطار مباشرتها للمرفق العام الذي تسهر عليه مثلما يقتضي ذلك الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أن الاحصائيات المتوفرة بالصيغة التي تخول لوزارة المالية مد المدعية بها لا تتوفر إلا بعنوان الفترة ابتداءا من سنة 2015، مما يتجه معه رفض هذا الفرع من الدعوى.

ثانيا: حول فرع الدعوى المتعلق بالاحصائيات المطلوبة بعنوان السنوات من 2015 إلى 2018:

باعتبار توفر الاحصائيات المطلوبة حول التوزيع السنوي للمداخيل الضريبية بالنسبة للفترة الزمنية من 2015 إلى 2018 لدى وزارة المالية ، نتشرف بموافاة هيئة الجناب بها صحبة هذا الرد.

DA42

هذا ونفيد هيئة الجناب بأن عدم موافاة المدعية بالاحصائيات المطلوبة في حدود الآجال المضبوطة بقانون النفاذ إلى المعلومة لم يكن مرده رفض وزارة المالية بل كان ناتجا عن عدم توفرها في تاريخ تقديم المطلب وباعتبار أن الحصول عليها وفق الصيغة المطلوبة يستدعي تدخل مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية وهي عملية تتطلب معالجة إعلامية دقيقة تستغرق متسعا من الوقت.

ولكل هاته الأسباب،

تطلب وزارة المالية رفض الدعوى أصلا بالنسبة للاحصائيات المطلوبة بعنوان السنوات من 2008 إلى 2014.

والسلام

رئيس وحدة الشؤون القانونية
بوزارة المالية
طارق الحرابي